

رقم الوثيقة : MDE 24/031/2006 (للتداول العام)

بيان إخباري رقم : 087

4 إبريل/نيسان 2006

سورية : حملة قمع جديدة ضد معارضي الحكومة

في معرض رد فعلها على حملة اعتقالات جديدة للنشطاء وسواهم في سورية وإصدار حكم بالسجن أمس على أحد نشطاء المجتمع المدني لمدة خمس سنوات، دعت منظمة العفو الدولية اليوم الحكومة السورية إلى الإفراج فوراً عن جميع المعتقلين بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم.

وقال مالكوم سمارت مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إن "حملة القمع الجديدة هذه ضد الأشخاص الذين يُشتبه في أنهم معارضون للحكومة تثير القلق الشديد"، وأضاف قائلاً "إننا نشعر بقلق بالغ إزاء احتجاز العديد من هؤلاء الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي، حيث يتعرضون لخطر التعذيب."

وقد أُلقي القبض على العشرات من مختلف ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي في سورية في الأشهر الأخيرة - بمن فيهم إسلاميون أكراد ونشطاء لحقوق الإنسان وكتاب وطلبة ويساريون - بينما صدرت أحكام قاسية على آخرين عقب محاكمات جائرة. ويظل عدة مئات من السجناء السياسيين على الأقل رهن الاعتقال في سورية، بينهم العديد من سجناء الرأي. وصدرت على معظمهم أحكام من جانب محكمة أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية اللتين تفتقران بشكل صارخ إلى الاستقلال والحيدة. وتخضع الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد بشكل صارم لسيطرة حزب البعث الذي يُبقي على حالة طوارئ في سورية منذ 43 عاماً.

والمعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي معرضون بشدة لخطر التعذيب وسوء المعاملة، وهذا أمر شائع في مراكز الاستجواب والاعتقال في سورية.

وأمس، حُكم على ناشط المجتمع المدني رياض ضرار بالسجن لمدة خمس سنوات أمام محكمة أمن الدولة العليا التي تتسم بإجراءات المحاكمة فيها بالجور البالغ، بسبب كلمة ألقاها في جنازة الشيخ الكردي محمد معشوق الخزناوي الذي قُتل على أيدي أشخاص يُشتبه في أنهم موظفون حكوميون في 30 مايو/أيار 2005، بعد مضي أيام على "اختفائه".

كذلك حكمت محكمة أمن الدولة العليا أمس على عبد الستار قطان بالإعدام بسبب عضويته في تنظيم الإخوان المسلمين المحظور ثم خففت المحكمة العقوبة إلى السجن لمدة 12 عاماً.

وقال مالكوم سمارت "إننا نشاهد أيضاً نمطاً من التخويف الذي تمارسه السلطات ينطوي على اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المناهدين بالديمقراطية عادة لفترة تصل إلى بضعة أيام"، ومضى قائلاً "إننا ندعو السلطات السورية إلى الإفراج فوراً عن أولئك المحتجزين بسبب مشاركتهم في أنشطة تعزيز حقوق الإنسان واعتناق معتقدات سلمية وتعبيرهم السلمي عن آرائهم".

وتشمل الاعتقالات والأحكام الأخيرة ما يلي :

- في 31 مارس/آذار قبض على الكاتب محمد غانم في منزله على أيدي موظفين في المخابرات العسكرية واقتيد إلى جهة مجهولة. ومحمد غانم معروف جيداً بكتاباته على الإنترنت، وبخاصة حول قضية أكراد سورية.
- في 28 مارس/آذار ورد أنه حُكم على ثلاثة طلاب هم - محمد أسامة كش وعبد الرحمن الشريف وحسين رجب العبود - بالسجن لمدة 10 سنوات من جانب محكمة أمن الدولة العليا بسبب هويتهم 'الإسلامية'.
- قبض في 23 مارس/آذار على الصحفي علي العبد الله وابنه محمد علي العبد الله ويظان رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي في مكان مجهول. ويعتقد أن توقيفهما له صلة بمشاركتهما في المظاهرة الأسبوعية التي تجري خارج محكمة أمن الدولة العليا عندما تعقد جلساتها. وهناك ابن آخر لعلي العبد الله اسمه عمر هو أحد ثمانية طلبة محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي كما ورد لدى شعبة مخابرات القوات الجوية في بلدة حرستا الواقعة بالقرب من دمشق، بسبب مشاركتهم المزعومة في حركة صغيرة للشبيبة مؤيدة للديمقراطية. وقد قبض على الطلاب الثمانية في تواريخ مختلفة منذ 26 يناير/كانون الثاني.
- في 19 مارس/آذار أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكماً بالسجن على كرديين لمدة سبع سنوات وعلى ثلاثة أكراد حكماً بالسجن لمدة سنتين ونصف السنة أدينوا "بالانتساب إلى عضوية تنظيم محظور" و"بمحاولة ضم جزء من الأراضي السورية إلى دولة أخرى". وتوجه هذه الاتهامات إلى النشطاء الأكراد السوريين بصورة روتينية.
- في 20 مارس/آذار، أُلقي القبض على عشرات الأكراد السوريين - ويظل معظمهم رهن الاعتقال في أماكن مجهولة - في أعقاب احتفالات بعيد النوروز (السنة القمرية الجديدة) في حلب أقدمت قوات الأمن على تفريقها بالقوة.
- ويضم المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء الآخرون المؤيدون للديمقراطية الذين قبض عليهم لفترات وحيزة في الأيام الأخيرة ميشيل كيلو وفدا الحوراني وأكنم نعيصة وحسن عبد العزيز وسليمان يوسف ونجاتي طيارة وسمير النشار وعبد الرزاق عيد ومحمد وليد الكبير والدكتور عمار قرابي.